

تجسيادات الهوية لدى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين رؤية جديدة لـ «محلي» و «الوطني»

روزماري صايغ

إصدار



بديل / المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

٢٠٠٩

إصدار

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

© جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز بديل

(الرقم المعياري الدولي - ISBN): ٧-١٨-٣٣٩-٣٣٩-٩٩٥٠-٩٧٨

الطبعة الأولى: تشرين الثاني ٢٠٠٩

روزماري صايغ

تجسيدات الهوية لدى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين: رؤية جديدة للـ «محلي» و «الوطني»

الباحثة، روزماري صايغ، استاذة في علم الإنسان ومؤرخة تعيش في بيروت. من كتاباتها: *الفلاحون الفلسطينيون: من الاقتلاع إلى الثورة - Palestinians: from Peasants to Revolutionaries، لندن، ١٩٧٩؛ *الكثير من الأعداء: التجربة الفلسطينية في لبنان - Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon، لندن، ١٩٩٤. كما أنها قامت بتسجيل وتحرير مذكرات زوجها يوسف صايغ *مشاهدات من سيرة غير متكاملة: يوسف صايغ ١٩١٦-٢٠٠٤» بيروت، دار الريس، ٢٠٠٩.

الأفكار والمضامين الواردة في هذه الورقة تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز بديل.

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

صندوق بريد ٧٢٨

بيت لحم، فلسطين

تلفون: ٧٠٨٦-٢٧٧-٠٢-٩٧٠

فاكس: ٧٣٤٦-٢٧٤-٠٢-٩٧٠

بريد إلكتروني: info@badil.org

صفحة الإنترنت: www.badil.org

المحتويات

- هذا الإصدار.....٥
١. ملخص.....٧
٢. مقدمة: إشكالات الهوية كمفهوم.....٩
٣. المخيمات كقاعدة لتجسيد الهوية والتعريف بالذات.....١٥
- ٣.أ. شاتيللا.....١٥
- ٣.ب. جنين.....١٩
٤. التنظيم الذاتي في المخيمات.....٢١
٥. تقرير كفييتاس: "لماذا لا نملك كفلسطينيين الحق في التصويت".....٢٥
٦. الخاتمة.....٢٧

هذا الإصدار

هذا الإصدار، ليس ورقة سياسية، ولا هو بحث قانوني، ولا يمكن اعتباره دراسة سوسولوجية، أو ورقة بحثية في علم ثقافة الإنسان (الانثروبولوجي)؛ هي، بالنظر إلى مضمونها والنتائج التي خلصت إليها، كل ذلك معا، وضع في قالب دراسة عينية - أكاديمية تسلط الضوء على تفحص المشكلة بدقة وعمق، وترسم إطار الحل.

ليس خافيا على احد أن إشكالات ما بعد اوسلو قد بلغت في الآونة الأخيرة مستوى غير مسبوق في الانقسام الداخلي، وغياب الإستراتيجية الوطنية الواضحة، والتباعد ما بين القيادات والقطاعات الشعبية، والتفريق ما بين «الداخل» و«الخارج»... الخ. وليس جديدا القول أن عملية سلام اوسلو قد أيقظت قلق مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، وخصوصا اللاجئيين والمهجرين على مصيرهم وحقوقهم في ظل مفاوضات مبهمه، وغير مجدية، تتقدم فقط في مجالات أمنية بعيدة عن أسس مشروع التحرر الوطني. وليس ابتكارا القول أن كل ذلك، أو على اقل تقدير في معظمه، يعود إلى شلل منظمة التحرير الفلسطينية بكافة أجهزتها، والى تزايد التساؤل عن معايير مشروع التمثيل. ولا يغيب عن الذهن بطبيعة الحال أن إعادة بناء المنظمة ومؤسساتها قد أصبح منذ زمن مطلبا وطنيا عاما لم يجد له حتى الآن سبيلا إلى التنفيذ. ولكثرة تكرار وتضمين هذا المطلب في النداءات، والخطابات السياسية، والبرامج، أصبح اليأس يتبدى في الاعتقاد بأنه مجرد مطلب سياسي مصلي لهذا الفصيل أو ذلك.

من هنا يأتي اهتمام مركز بديل بإصدار ونشر ورقة «تجسيديات الهوية لدى مخيمات اللاجئيين: رؤية جديدة للمحلي والوطني» باعتبارها دراسة تتجاوز الخطاب السياسي التقليدي، لتعكس رؤى اللاجئيين وتحديد لاجئيين المخيمات كقطاع شعبي طالما لعب دورا مركزيا - خصوصا في زمن الأزمات - في رسم الدور السياسي و«خطة الطريق». الورقة تطرق بجد عمق الأزمة وأصولها في الوعي الشعبي. وتبرز أكثر ما تبرز أهميتها في أنها تخلص - من بين أشياء أخرى - إلى أن إعادة بناء المنظمة على أسس وطنية ديمقراطية يشكل المخرج، ليس من الأزمة الراهنة وحسب، بل باعتبارها ضرورة لضمان شرعية، وعدالة أية تسوية من جهة، ولضمان تحقق «وطنية الديمقراطية» التي تحفظ حقوق الجماعة والأفراد، وتستوعب تعدد وتنوع تجسيديات الهوية الوطنية من جهة ثانية، وباعتبارها السبيل للحيلولة دون تكرار التجارب الفاشلة لقوى التحرير الوطنية من جهة ثالثة.

بديل / المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئيين

شكر وعرافان

أود أن شكر جميع الأشخاص الذين ساعدوني من خلال التعليق على هذه الورقة أو اقتراح المراجع ، وأخص بالذكر: تيري رمبل ، يزيد صايغ ، بشير أبو منة ، جميل هلال ، وميسون سكرية .

جدير بالتنويه ، بأن ما جاء في هذه الورقة من تصريحات قد تبدو منحازة هي مسؤوليتي الشخصية .

روزماري صايغ

أناقش، في هذه الورقة، بأن الباحثين الذين يكتبون عن الشعب الفلسطيني قد استخدموا على نحو غير محكم مصطلح "هوية" دون الأخذ بعين الاعتبار تعدد المناخات الثقافية والسياسية التي تحيط بحياة الفلسطينيين، إضافة إلى أمد تهجيرهم الطويل. في أعقاب بروبيكر وكوبر (Brubaker and Cooper، ٢٠٠٠)، فإنني أستخدم مصطلح "تجسيدات/ تعبيرات الهوية" (Identification) أكثر من مصطلح «هوية» (Identity)، في مجال تسليط الضوء على الاختلافات الإقليمية، الطبقية، والأيدولوجية وغيرها. كما أحاجج بأن "التعبيرات الكامنة عن الهوية"، و"حقوق الجماعة" هي مساحات تشغل حيزاً ضمن الدول الجنينية والتي يجدر أخذها بعين الاعتبار في سياق النظر إلى اثر سياسات دول الشتات على اللاجئين. تسلم هذه الورقة بأن الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين يمارسون ويدركون "كينونتهم كجماعة"؛ اعتماداً على تشابه ظروف حياتهم في انعدام الأمن، والتهميش، والفقر. لقد تم تقديم ثلاثة نماذج من الشهادات: الأولى، شهادات مُسجلة للحصار (شاتبلا ما بين أعوام ١٩٨٥-١٩٨٧؛ وجنين في العام ٢٠٠٢)؛ والثانية، تقارير حول «التنظيم الذاتي» المحلي خارج نطاق المؤسسات المهيمنة؛ والثالثة، إعادة قراءة تقرير كيفيتاس (نابلسي ٢٠٠٦). إن المطالب المتزايدة الداعية لإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، والداعية لمزيد من التمثيل النزيه لعموم الفلسطينيين، تفتح الطريق للوقوف على ما يمكن أن يلعبه الـ«محلي» من دور سياسي في زمن الأزمة الوطنية، وأثر ذلك على تحقيق «وطنية ديمقراطية» بحق.

مقدمة

إشكاليات «الهوية» كمفهوم

لقد أُستخدم مصطلح «الهوية» بوفرة في الدراسات المختلفة حول الفلسطينيين. فبعد بزوغ حركة المقاومة الفلسطينية في أواسط الستينيات، امتلكت الهوية الوطنية الفلسطينية رصانة ذاتية فعالة مال الباحثون إلى التسليم بها جدلاً، مستخفين بما يمكن أن تحويه أو تقمعه قوة «الفلسطنة» الجديدة. وبالأخذ بعين الاعتبار، الدوافع الإسرائيلية الهادفة إلى محو الفلسطينيين كشعب له تاريخ ووجود، فقد كانت إعادة بناء صيغة رصينة للهوية الوطنية الفلسطينية من مركباتها الأصلية ما قبل العام ١٩٤٨ شأنًا ضرورياً على صعيد الكتابة الأكاديمية وعلى المستوى السياسي أيضاً.

ويتضح، في سياقات استحضار الماضي، بأن الافتراضات حول تجانس الهوية الوطنية الفلسطينية واستقرارها قد تجاهلت تعقيداتها الأصلية، والتباينات التي طفت على السطح في مرحلة الشتات، والأهم من ذلك، الاختلافات في ردود الفعل في لحظة نشوء الأزمات على المستويين: المحلي والوطني والتي تكررت بمرور الوقت. إن هذا من شأنه الاستخفاف بهويات فرعية أخرى محتواة ضمن الهوية الوطنية المهيمنة، ليست تلك التي سبقت النكبة كالارتباط بالمحلية فحسب،^١ ولكن أيضاً هويات جديدة طفت على السطح في حقبة الشتات، كالانتساب إلى مجموعات المقاومة.

بشكل عام، تترك الافتراضات باستقرار «الفلسطنة» مجالاً محدوداً للوقوف على التشعبات الناجمة عن التشتت طويل الأمد، سواء كانت تلك الناشئة بفعل التغيرات الطارئة على المناخات العربية أو الدولية المحيطة بحركة المقاومة، أو كانت ناشئة عن تحولات أخرى في سياسات القيادات، أو انبثاق فصائل مقاومة جديدة (كحركة المقاومة الإسلامية- حماس)، أو شلل المؤسسات التمثيلية الوطنية الأصلية/ الأساسية كمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني.

تفيد نقطة الانطلاق في هذا المقال، بأن لمصطلح «هوية» - كما هو مستخدم على لسان النشطاء والباحثين- مشاكل عدة على الصعيدين النظري والسياسي. سياسياً، يمنح هذا المصطلح تأكيداً مغلوفاً بوجود وحدة وطنية حقيقية مما يساهم بدوره في تقاوم الأزمة الحالية التي تعاني منها الحركة الوطنية. إن شطب هكذا تأكيد، سيدفع النشطاء ببذل الجهود والتخطيط لبرامج ترمي إلى إعادة بناء التعبير عن/ التعريف بالذات كفلسطينيين، والأهم من ذلك، انه سيتمنح الهوية الفلسطينية جوهرًا ديمقراطياً اجتماعياً. في الوقت الذي كان لمنظمة التحرير الفلسطينية

١ لنقاش مستفيض وجدير حول الارتباطات المحلية كجزء من «الهوية» الفلسطينية، انظر: رشيد الخالدي. ١٩٩٧. ٢٠، ١٥٣.

(التي تأسست في العام ١٩٦٤) أثرا توحيدا وتعبويا ضخما على الفلسطينيين جميعا، بمختلف الطبقات وألوان الطيف، فإن قيادة ما بعد أوسلو قد ساهمت في إضعاف ربط تجسيد الذات بمنظمة التحرير الفلسطينية، وعززت من التمايزات ما بين مناطق الشتات؛ ما بين فصائل المقاومة، وما بين المصالح الاجتماعية الاقتصادية. لقد ظل القطاع الأكبر من الشعب، ومن ضمنهم اللاجئون في الشتات، خارج صيغة السلطة الوطنية الفلسطينية؛ أي محرومين منها (غاسنر ٢٠٠١، العاروري ٢٠٠١). أضف إلى ذلك، فإن الفجوة الطبقية بين النخبة السياسية وقطاع البيروقراط من جهة، وطبقة أهل الرأي والفكر وسكان المخيمات من جهة أخرى قد اتسعت منذ العام ١٩٩٥. ورغم أن فكرة الهوية الوطنية المشتركة لا تزال تمتلك قوة توحيدية، إلا أنها كفت عن لعب دور تعبوي باتجاه أهداف مشتركة أو نضال مشترك. وفي هذه الوضعية، تصبح للوسائل الوطنية الشعبية بدائل مهمة على الصعيد الاستراتيجي. فـ 'المحلي' قد يعبر عن 'الوطني' بإصرار وثبات أكثر مما قد تبديه القيادة السياسية؛ وقد تأخذ التجمعات المحلية دورا طليعيا في تحديد محتوى 'الفلسطينة' ووجهها.^٢

تاريخياً، تميّز اللاجئون الفلسطينيون عموماً بارتباطهم الوثيق بمحلية المكان، بدليل زياراتهم المتكررة إلى ديارهم الأصلية كلما سمحت الظروف (صايغ، ٢٠٠٥). لقد ظلت هذه الارتباطات مترابطة بين سكان المخيمات بشكل خاص، ويعود هذا إلى إعادة توحيد العائلات المشتتة جزئياً ضمن حدود هذه المخيمات حينما تأسست (الحاج علي، ٢٠٠٧)، بالإضافة إلى دواعي مواجهة حالة التهميش الذي لاقاه لاجئو المخيمات في المجتمعات المضيفة على الصعيدين الوطني والطبقي. في ذات الوقت، فإن الارتباط الوثيق للاجئين كأفراد بالمخيم كمكان، وهو ما تنامي على مدار أربعة-خمسة أجيال في حقبة المنفى، يظهر جلياً في أدبيات المخيم المختلفة.^٣ كما أضفت الظروف الخاصة لكل منطقة من مناطق تواجد المخيمات (الضفة الغربية، غزة، الأردن، سوريا، لبنان) صبغة خاصة على 'الفلسطينة' بألوان مناطقية. ضمن حدود الوطنية الفلسطينية، أنتج الانتساب إلى فصائل المقاومة تعريفاً/ تجسيداً يتصف بـ 'العضوية الأسرية'، والذي أفرز بدوره منافسة عنيفة. وقد يكون التشعب الأكثر حدة في التعريف/ التجسيد هو الحدود الفاصلة بين 'الداخل/الخارج' التي أفرزتها اتفاقات أوسلو، وما أظهرته من اختلافات محددة في المصالح كانت كامنة قبل ذلك الحين. كما يطرح الانشقاق الأخير بين الوطنيين العلمانيين والإسلاميين تحدياً آخر لفكرة الهوية الفلسطينية الموحدة والمهيمنة.

إن مكونات التعريف بالذات أو تجسيدها مهمة في هذا السياق، لأن وطنية غير منجزة/ غير متجسدة، كما هو في الحالة الفلسطينية، قد تقمع على الأرجح تعريف/ تجسد مجموعات بديلة لذاتها، والتي من شأنها المساهمة في مجتمع تعددي ومفتوح. بمقدورنا تبيان نموذجين للهياكل السياسية- الاجتماعية التي تعنى بها حركات التحرير الوطني: الأول تعددي مفتوح، والثاني عضوي مقيّد.^٤

٢ يميّز عموماً بروباكر وكوبر (Brubaker and Cooper) بين 'قاس' 'hard' (سياسي) و'ناعم' 'soft' (ثقافي) في سياق معاني مفهوم 'هوية'، ويقترحان استخدام مفهوم 'تعريف' أينما تكون القوى السياسية الفاعلة حاضرة، واستخدام مفاهيم أخرى مثل 'ذات'، 'ذاتية'، أو 'انتماء' في سياقات المزايا النفسية والثقافية. (Brubaker and Cooper ٢٠٠٠) على سبيل المثال، مخيم الجلزون (صايغ، ٢٠٠٦)، ومخيم برج البراجنة (الحاج علي، ٢٠٠٧).

٣ انتقد الفلسطينيون في لبنان أنفسهم، على سبيل المثال، من خلال تعابير مثل: 'لقد ضحينا بكل شيء وخرجنا بلا شيء'. وقد لاحظ الباحثون والمختصون في شؤون اللاجئين واختلافاً قد طرأ على العلاقات الأسرية والثقافية بفعل التشتت (صلاح ١٩٩٧؛ سرحان ١٩٩١).

٤ لقد تجنبت هنا استخدام كلمة 'ديمقراطية' لأنها تستخدم عادة كرمز للـ 'السوق الحرة'، وهو ما يفرغها من أي معنى على الصعيد السياسي. كما أن مفهوم 'التعددية' ملوث لأنه يستخدم عادة في سياقات حجب وجود جماعات/ثقافات معينة وفرض هيمنة أخرى في مجتمعات تحوي على جماعات إثنية وعرقية متعددة؛ ولكنها تعطي تلميحاً بإمكانيات حصول اعتراف بين الجماعات وإنشاء علاقات تقوم على أسس المساواة.

إن تبني منظمة التحرير الفلسطينية المبكر لـ 'المركزية الديمقراطية' كهيكلية تنظيمية قيد المجتمع الفلسطيني المستقبلي بنموذج الهيكل التنظيمي، وما يحويه من ميل نحو السيطرة أكثر منه نحو تمثيل المجموعات الثانوية/ التابعة.^٦ ورغم أن منظمة التحرير قد شملت في هيكلها 'تنظيمات شعبية' كقنابات العمال، إلا أن الأخيرة ظلت مُسيطر عليها مركزياً؛ حيث أُديرت الانتخابات الدورية للجان الإدارية في القنابات وفق نظام تمثيل المحاصصة 'الكوتا'، التي تمثل مجموعات المقاومة، بغض النظر عن الحجم الحقيقي لأعضاء كل تنظيم، مع إعطاء الأولوية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني - فتح (هلال، ١٩٩٣: ٥٣). وبعد إجلاء منظمة التحرير من لبنان في العام ١٩٨٢، تراجع دور ووجود أطر النشاط الشعبي، بفعل النقص في التمويل العام، وبعُد قيادة المنظمة في تونس (هلال، ١٩٩٣: ١-٥٠). إن نموذج 'المركزية الديمقراطية' رغم تسويغُه أصلاً كضرورة لتوحيد الفلسطينيين ضمن النضال الوطني، إلا أنه قد اختزل في حقبة ما بعد اوسلو لمجرد نظام دولة في أعقاب إيقاف العمل به شعبياً. فعلمياً، أفرغ الفضاء السياسي-الاجتماعي بين الأفراد المصوتين والسلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من محتوياته الجماعية، باستثناء المنظمات الأهلية المرخصة، في وقت تفككت فيه التشكيلات التي لعبت دوراً مركزياً في التعبئة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى (هلال، ١٩٩٣: ٥٤). فبعد إقامة السلطة الوطنية، اختزل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجرد مكتب في رام الله بدون مهام حقيقية، كما حل الاتحادات الشعبية في العام ١٩٩٧. وعليه، فقد كانت إحدى عواقب اتفاقات اوسلو أن تركت اللاجئتين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة بتمثيل رمزي ليس إلا. (نابلسي ٢٠٠٦: ٨،٧).

بيد أن الفهم المستنبط من فضالات التحرر، يفيد بأن تحديد الأولويات الوطنية يشمل مخاطر جمّة في مرحلة ما بعد الاستقلال، كالديكتاتورية، نظام الحزب الواحد، المحسوبيات الحكومية وغيرها من المخاطر التي تستر بغطاء الانتخابات (Brynen ١٩٩٥). وحيث انه كلما أصبح النضال التحرري أكثر صعوبة، أصبحت الحاجة للتأكيد على 'الوطني' أكبر، فانه في الغالب يأتي هذا التأكيد المفرط على حساب أهداف أخرى كتتحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق المجموعات، والتمثيل الشعبي. ويصبح من الصعب تعديل هكذا أنظمة كونها تتمتع بشعبية مستمدة من النضال الوطني في مرحلة ما قبل التحرر. لقد أظهرت الدراسات حول فضالات التحرر في دول العالم الثالث بأن التشكيلات الجمعية التي نشأت في حقبة النضال التحرري إما تُنحى جانباً، أو تُدمج ضمن مؤسسات الدولة بشكل يجردُها من تمثيلها الحقيقي للشعب.^٧

في هذا السياق، يصبح لمفهوم 'حقوق الجماعة'، باعتبارها ضمانة أقوى لتحقيق العدالة الاجتماعية في مرحلة ما بعد التحرر، أهمية سياسية كما هي أهميتها النظرية تسمو على الحقوق الفردية خصوصاً وان الأخيرة دائماً يتم تجاوزها ضمن سياسة ليبرالية الوعود باحترامها (٩، ٦٧: Isin and Wood ١٩٩٩). إن مفهوم 'حقوق الجماعة' يشمل الاعتراف بحق التمثيل لتشكيلات جمعية تعتبر وسيطة ما بين الفرد والدولة، بالإضافة إلى التنظيمات المعترف بها تقليدياً والمؤسّسة للمجتمع المدني، بما فيه من اتحادات نقابية، وأحزاب سياسية، ومجموعات ضغط وغيرها. كما يتوجب الاعتراف بالمجموعات المنظمة ذاتياً (وتمتد من الاتحاد المستقلة إلى المجموعات الجنسية الهرطقية/ المتدعة) بغرض إعادة التوزيع أو الإقرار بوجودها ضمن شعب المستقبل بما يضمن استيعاب اختلافها، ويحميها من الانحراف نحو الوطنية المفرطة والضيقة الأفق. تذهب نظرية 'حقوق الجماعة' إلى ابعاد من الفكرة العامة لـ 'مجموعة المصالح' في الليبرالية الجديدة، حيث تتضمن اعتناق تعريفات/

٦ «عادة، تقوم النماذج العضوية على تأكيد الترابط بين أجزائها المركبة، وتمايزها في ذات الوقت». أنظر الى: Wikipedia. لقد تبنت العديد من الوطنيات فكرة الوطن كجسد حي. ولكن خطورة هذا التصوير يمكن في طبيعة الجسد الأبوية، ونظامه الاستبدادي، حيث تقاد الأجزاء جميعاً الى الرأس (الذكوري).

٧ لقد تم عرض هذا الموضوع بشكل جيد فيما يتعلق بالحركات الأفريقية والشرق آسيوية من قبل: Meintjes, Pillay and Turshen (٢٠٠١).

تجسيدات تعبر عن الطبقة، العرق، النوع الاجتماعي وغيرها من الهويات الفرعية. وبمعنى سياسي، فإن 'حقوق الجماعة' تؤسس لفكرة مضادة/ مقابلة لفكرة تعيين الذات، أو إعادة إنتاج الذات من قبل النخب المسيطرة.^٨

من هنا، وضمن هذا السياق تبرز أهمية التفريق بين قطاعين من اللاجئين الفلسطينيين. ففي السياق الفلسطيني يشكل 'اللاجئ' في المنفى مفهوماً واسعاً يشمل جميع الذين هجروا 'خارج' حدود فلسطين التاريخية ونسلهم. على الجهة المقابلة، فإن لاجئي المخيمات هم ممن أُجبروا على الاعتماد على المعونات الإنسانية بعد العام ١٩٤٨ واستقروا في ملجأهم في المخيمات سواء الواقعة 'خارج' فلسطين أو 'داخل' ما تبقى من فلسطين، أي، الأراضي الفلسطينية المحتلة.^٩

ولا يمكن الحديث عن أي من هذين القطاعين كطبقة وفق النمط التقليدي، فمعظم اللاجئين في الشتات يحملون اليوم جنسيات بديلة، ويحترفون المهن، ويندمجون بشكل جيد نسبياً في المجتمعات المضيفة كمواطنين. كما أن وضعيتهم الاجتماعية-الاقتصادية، تراوح ما بين الطبقة المتوسطة والعليا. أما فيما يتعلق بالمخيمات، فإن معدل الدخل العام منخفض بالقياس إلى دخل المواطنين المحليين، أو الفلسطينيين المقيمين خارج المخيمات. ولكن بالإضافة إلى الفقر، ثمة قيود على فرص التشغيل، وشيوع الأفكار النمطية عن الغير، والإقصاء الاجتماعي. إن الإقامة في المخيمات تكشف الحدود الطبقية القائمة بين اللاجئين الفلسطينيين وسكان المجتمع 'المضيف'، حتى وإن تشاركوا في هوية وطنية واحدة، كما هو حال اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. أضف إلى ذلك أن وصمة الاعتماد على المعونات (الشحادة) ملتصقة بلاجئي المخيمات أكثر من حالة الفقر التي يعانونها. فالكثيرون من غير اللاجئين من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ و'إسرائيل' هم أكثر فقراً، ومع ذلك لا يستفيدون من الحد الأدنى من المعونات والحماية التي توفرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وفي نطاق التعريف الموضوعي، يميل الفلسطينيون في الشتات الفلسطيني مترامي الأطراف إلى النسيء عن النزعة المحلية، مكتفين بصيغ أنفسهم بأشكال مختلفة من 'الفلستنة'، بينما يميل لاجئو المخيمات إلى تعريف/ تجسيد أنفسهم ببساطة ك'فلسطينيين'.^{١٠}

تعرض هذه الورقة على طاولة النقاش ثلاثة أشكال من الدلائل حول التعريف بالذات/ التجسيد المنبثق عن المجموعات الطبقية، المحلية-الوطنية، وذلك حسب وضع الإقامة في المخيمات. الدليل الأول: شهادات من مخيمين للاجئين تعرضاً للعدوان والحصار، الأول في لبنان (شاتيلا، أيار-حزيران ١٩٨٥)، والثاني في الضفة الغربية المحتلة (جنين، آذار-نيسان ٢٠٠٢)؛ الدليل الثاني: عرض غاذج من 'التنظيم الذاتي' في مخيمات في الضفة الغربية ولبنان؛ أما الدليل الثالث: فيتمثل في نقاشات مسجلة لمجموعات تمثل تجمعات الفلسطينيين في الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (نابلسي ٢٠٠٦).

سأبين من خلال هذه الدلائل، بأن لاجئي المخيمات يشكلون محورا بارزا ضمن المقاومة الوطنية، ويشكلون في الوقت ذاته، تشكيلا جمعياً يتقاطع مع الشريحة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في الشتات، ويفصل عنها

٨ 'يعتبر تأسيس الجماعات.. محفوفاً بالمخاطر على الدوام، لأنه بدلاً من دفع المطالب الشرعية للأعضاء قدماً، يمكنها أن تتحول إلى سلطة استبدادية عليهم' (Isin and Wood ١٩٩٩: ٣٨).

٩ يشمل القطاع الثالث من المهجرين «المهجرين داخلياً» جموع اللاجئين الذين هجروا من ديارهم وبقوا ضمن المناطق الفلسطينية التي قامت عليها إسرائيل في العام ١٩٤٨، ولكنهم منعوا من العودة إلى ديارهم الأصلية. وقد عملت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) على إغاثتهم وتسجيلهم من العام ١٩٥٠ لحين طلب الحكومة الإسرائيلية منها المغادرة في العام ١٩٥٢. ١٠ لا زلنا نقتصر على دراسات حول تكيف الفلسطينيين في الدول الثانية والثالثة للجوء، من أجل الوقوف على اثر تميز أوضاعهم وأوضاع نسلهم على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي، ورصد مدى تضرر هؤلاء المهاجرين/المهجرين من إقامتهم السابقة في المخيمات.

في آن . من هنا ، سأحاجج بأن الميزات العملية والثقافية لـ "المحلي-الوطني" ، تدعم بشكل حاسم "الوطني" في أزمنة الأزمة كما هو حال الحاضر؛^{١١} وبأن للاجتي المخيمات "حقوق جماعة" ، حتى وإن لم يكونوا مترابطين بعد بانتظام واتساق واضحين تماما ، الأمر الذي يخولهم لنيل حق التمثيل في المؤسسات الوطنية ، وفي مفاوضات التسوية ، وفي نظام الحكم الفلسطيني المستقبلي .

١١ جاءت كتابة هذه الورقة ، في وقت تشكل فيه حركة فتح (المسيطره على الضفة الغربية) ، وحركة حماس (المسيطره على قطاع غزة) قيادة الحركة الوطنية؛ وفي وقت تتعلق فيه شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية على خيط رفيع (الخطيب ٢٠٠٨).

المخيمات كقاعدة لتجسيد الهوية والتعريف بالذات

سجلات الحصار^{١٢}

شاتيلا

نتيجة الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وقعت المخيمات الفلسطينية تحت وطأة ثلاث قوى عسكرية-سياسية مختلفة: الجيش الإسرائيلي في الجنوب، الجيش السوري في منطقة البقاع والشمال، والجيش اللبناني في منطقة بيروت الكبرى. وفي العام ١٩٨٤، تم إخراج الجيش اللبناني من منطقة غرب بيروت على يد تحالف ميليشيات طائفية معارضة، شملت الحزب التقدمي الاشتراكي ذي القاعدة الدرزية، حركة أمل ذات القاعدة الشيعية، وحركة المرابطين ذات القاعدة السنية، وهو ما أوقع المخيمات الفلسطينية في هذه المنطقة تحت سيطرة هذا التحالف (صايغ، ١٩٩٤: ١٢٥-١٥٦). في نيسان من العام ١٩٨٥، عمدت حركة أمل إلى التخلص من حركة المرابطين في معركة محدودة، وانطلقت في منتصف أيار، في اليوم الأول من رمضان تحديداً، بحملة عسكرية مفاجئة على مخيمي شاتيلا والداووق المتاخمين لحدود بلدية بيروت.^{١٣}

لم يتوقع لاجئو المخيمات مثل هذا الهجوم العسكري، كما لم يتلقوا أي إنذار مسبق. في ذلك الحين، لم يكن في المخيمات أية أسلحة متوسطة أو ثقيلة، كما خلّت من مخزونات الغذاء والدواء، باستثناء ما تحويه المحال التجارية الصغيرة والأسر والأفراد. لقد أُلقيت مهمة الدفاع عن المخيم على كاهل السكان أنفسهم وعدد قليل من المدنيين الذين تلقوا تدريباً محدوداً على حمل السلاح. إن أهم ما ميّز حصار رمضان هذا عما تلاه من حصارات كان النقص الشديد في أعداد المقاتلين المدربين التابعين لمجموعات المقاومة، وسوء الاتصال مع القيادة الوطنية المتواجدة في الخارج.

لقد آل مخيم الداووق الصغير وغير الرسمي (يُعرف أيضاً بـ"صبرا") إلى السقوط، بحكم صغر حجمه (أقل من كيلو متر مربع)، وانكشاف بيوته أمام عيون القناصة والمدفعية الثقيلة المرابطة على أراضٍ أكثر ارتفاعاً، ولكن سكان مخيم شاتيلا المقيمين بتخوم الداووق قد نجحوا في صد الهجوم. وتروي لنا روايات الحصار-غير تلك

١٢ تم تسجيل شهادات مخيم شاتيلا فوراً بعد انتهاء الحصار الأول، واستمر بعد انتهاء كل مرحلة من معارك المخيمات، بما تشمل المعركة الأطول التي تمتد بين ٢٥ تشرين ثانٍ ١٩٨٦ إلى ٦ نيسان ١٩٨٧؛ أما ورقة لندا طبر، فتعتمد على مقابلات أجريت في مخيم جنين للاجئين بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (طبر ٢٠٠٧).

١٣ لقد تم استهداف مخيم شاتيلا لميزته كقاعدة لمؤسسات فصائل المقاومة، وقربه من بيروت. للاطلاع على "معارك المخيمات"، أنظر (صايغ ١٩٩٤)، و(أبو خليل ١٩٨٥)

التي وثقت قبل عقد راية الصلح في كانون أول من العام ١٩٨٧- شعور السكان بـ "الانتصار" بفعل توظيف كافة الإمكانيات رغم قلتها، وبسبب التضامن المجتمعي والتآزر بين السكان في أوقات المحن، وشعورهم بفلسطينيتهم. يروي أبو مصطفى، عضو اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا، وأحد من عاش الحصار:

لقد كان كل مقاتلينا من أبناء المخيم، من الشباب الذين لم يتدربوا أيام المقاومة. ٨٠٪ منهم كانوا من طلبة المدارس الذين لم يحملوا كلاً من قبل، إنهم احتياط الاحتياط... أما السلاح الذي استخدمناه، فقد أخذنا معظمه من العدو. لقد قصفونا بقذائف مدفعية ١٢٠ ملم، بعضها لم ينفجر. وكان الشباب يخرجون فتيل القذائف ليستخدموها ضد المهاجمين. لم نملك سلاح مدفعية؛ وبدلاً من ذلك، استخدمنا سائل الغاز وفتائل الذخائر المصنعة يدوياً في البيت. لقد نجحت المعركة في توحيد صفوفنا في المخيم، لم يكن أي تمييز بين ابن فتح، أو الجهة الشعبية أو الديمقراطية، الكل كان يقاتل من أجل نفسه ومن أجل مخيمه... لم تكن نتوقع مثل هذه المواجهة والتحدى. لقد كان ينقصنا الكثير من الضرورات، ولذلك اضطررنا إلى ابتكار وسائل نضالية جديدة، فقد استخدمنا أغذية السرائر والوسائد لصنع أكياس الرمل. ولسد احتياجنا للقطن لتضميد الإصابات، فقد استخدمنا قطن الوسائد. ولعدم قدرتنا على دفن شهدائنا في المقبرة، قمنا بدفنتهم في حرم المسجد... لقد كان ذلك أشبه بكمونة باريس (صايغ، ١٩٩٤: ٢٣٦-٢٣٨).

اللافت في رواية 'أبو مصطفى'، أحد كوادر فصائل المقاومة، يكمن بنظره في غياب التنافس الفصائلي خلال الحصار الأمر الذي يرضيه ويستحق الثناء، وظهر ذلك في توكيده على أن: 'كان كل واحد منا يقاتل من أجل نفسه ومخيمه'. كما ويظهر ذلك في سياق آخر في وصفه لعودة أبناء المخيم ممن كانوا خارجه إليه تشبهاً بمخيمهم، وناسهم، وأعرافهم؛ 'لقد كان المخيم هو دولتنا الوحيدة'.^{١٤} ويشيع هذا المجاز الذي يفيد بأن 'المخيمات هي فلسطين' بين أوساط اللاجئين الأكثر تسييساً، والأكثر انخراطاً في النضال الوطني، وذلك كتنقيح للعرف السائد حول الانقطاع القسري والمشؤوم عن فلسطين، وتطلعات الهجرة إلى الخارج. إن من شأن هذا المفهوم، أن يربط المخيمات عبر الحدود، وأن يشكل عنصراً مركزياً في التعريف/التجسيد الكامن للمستتر للمخيمات، هذا التعريف/التجسيد الذي من الممكن سماعه حتى في الخطابات الوطنية 'الرسمية'.

لقد لعب المدنيون دوراً أساسياً في الدفاع عن مخيم شاتيلا، شأنهم شأن لاجئي المخيمات الأخرى في أزمته الحصار. لقد شارك الشيب والشباب، الرجال والنساء بشكل شبه شامل في حفر الأنفاق، وتعبئة أكياس الرمل، وتزويد المقاتلين بالطعام، والعناية بالجرحى. يصف أبو مصطفى مرة أخرى، كيف شارك الجميع بنقل اللوازم والعتاد:

لقد أصبحت جميع المؤسسات العامة والخاصة في المخيم، منذ اليوم الأول للحصار، جماعية. جمعنا الطحين من البيوت، وخبزنا الخبز في المخبز العام، وقمنا بتوزيعه بالتساوي على الجميع، في الملاجئ، والبيوت والقواعد... لم يكن للنقود أي معنى في زمن الحصار، لم تكن هنالك عمليات بيع وشراء. الدفاع كان مسؤولية الجميع وعن الجميع، والبيوت كانت أيضاً للجميع. الكل متساو... فكل بيت كان في خط الجبهة.^{١٥}

١٤ المصدر السابق، ص ٢٧٨

١٥ المصدر السابق، ص ٢٥٤-٥

يتبين من شهادات حصار شاتيلا، بأن عامة الناس، من الشباب والنساء، ربات البيوت والأطفال، والذين كانوا على الدوم أدوات المقاومة الرئيسية، يهبون ما يمتلكون من موارد بغية الدفاع عن المخيم برمته. لقد كانت الشابات فاعلات بشكل خاص. تصف سامية، في هذا السياق، الأعمال التي عملت عليها خلال الحصار الثالث والذي استمر لمدة خمسة أشهر:

... لقد بدأنا بحفر الخنادق. كان هذا عمل البنات الأساسي، لأن المقاتلين لا يستطيعون الحفر لمدة أربع وعشرين ساعة. عادة ما كنا نحفر في المساء، حيث يكون القصف أقل نوعا ما... لقد استشهد عشرون امرأة، وأصيب نحو عشرين أخريات. فقدت رفيقتنا في السلاح ذبية مصرية عينها. لقد كنا نحن البنات من أحضرن الطحين من المكتب السياسي إلى المخبز، كما قمنا بعجن العجين للمنظمات... بالإضافة إلى ذلك، شاركنا في العمل الاجتماعي كجزء من عمل اتحاد المرأة، وكان أحد أعمالنا توزيع مسحوق الحليب على العائلات التي لديها أطفال؛ بالإضافة إلى توزيع المون... كما كان للبنات الناشطات أدوار أخرى. فقد كن يجلسن مع العائلات في الملاجئ من أجل تشجيعهم، خصوصا وأن الناس في نهاية المطاف قد بدأوا يشعرون بالقنوط واليأس. لقد شعر الناس بأن هذه المعركة لن تنتهي أبدا، وأن الكل سيموت لا محالة...^{١٦}

خلال حصار الشهور الخمسة، نفذ الطحين تماما، بل إن الجياع الذين امتلكوا القليل من الخبز قد تقاسموه مع آخرين في الأيام الأخيرة للحصار. أم أحمد كانت واحدة من النسوة اللواتي خبزن للآخرين، تقول:

لقد امتلكتنا مواد تموينية، ولكن أناس آخرين لم يمتلكوا شيئا. لقد شعرنا أنه من العار أن نأكل وآخرين لا يجدون ما يأكلونه، ولهذا منحنا القليل من الطعام هنا، والقليل هناك. كان لدينا حوالي ٣٠٠ كيلو من الطحين؛ واعتقدنا في البداية بأن الحصار سينتهي قبل نفاذ كمية الطحين هذه. ولهذا خبزت ووزعت على الناس المحتاجين من رغيفين إلى ثلاثة أرغفة. كنت أخبز كل يوم بين سبعين إلى ثمانين رغيفا... بعثد نفذ الطحين... واستمر الحصار...^{١٧}

مع انتهاء حصار الشهور الخمسة، حيث فتحت الطرق نهائياً، وبدأت المون بالدخول إلى المخيم، تجمع الجميع في المسجد بصورة تلقائية. وخلال خطابه الاحتفالي، اعتبر أبو مجاهد، أحد قادة المخيم المدنيين، مخيم شاتيلا موقعا للمقاومة حينما وصفه: 'شوكة في حلق كل من يتأمر ضده'. إن المجازية في استخدام كلمة الشوكة يتناسب والميزات التي تتمتع بها المقاومة الشعبية الفلسطينية؛ فهي فطرية، أي ليست كممثل التشكيلات المنظمة من قبل الدولة؛ صغيرة، محدودة الوسائل ولكنها حاضرة بثبات، وقادرة على إعاقة العدو مهما بلغت قوته. إن الشوك كالحجارة هو جزء من المشهد الريفي الفلسطيني، وهو اصطلاح مألوف للناس من أصول ريفية.^{١٨}

ورغم أنها موجهة ضد إسرائيل والولايات المتحدة أساسا، إلا انه يمكن للمقاومة في الممارسة أن تتصدى إلى الإشكالات الداخلية. لقد تطرق أبو مجاهد إلى اللحظات المهمة التي حصلت في الأيام الأخيرة من الحصار الثالث على مخيم شاتيلا. حينئذ، دفع الجوع الناس إلى اليأس والقنوت، وهو ما حدا بالقادة المحليين إلى المبادرة إلى تنظيم حملة إعلامية تستهدف أذان القيادة الفلسطينية في الخارج والتي كانت منعسة في ذلك الحين

١٦ المصدر السابق، ص ٣١٠

١٧ المصدر السابق، ص ٢٩٥

١٨ لقد تم زرع الصبار في فلسطين كشاهد على الملكية للدفاع عن القرى. وقد حوَّله الفنانون الفلسطينيون، في حقبة متأخرة، إلى رمز لفلسطين وللمقاومة فيها.

بمفاوضات إنهاء الحصار. 'إن كلمة السقوط/ الانكسار لم تدفع القيادة في الخارج إلى المجازفة باتخاذ أي عمل من شأنه المساس باتصالاتها السياسية' (صايغ ١٩٩٤ : ٣١٥). يتابع أبو مجاهد: 'لقد وصلنا إلى نقطة الصفر، لم تكن أمامنا أية فرصة للنجاة باستثناء عملية عسكرية [خارج المخيم] (صايغ ١٩٩٤ : ٣١٦). في هذه اللحظة الحرجة، كانت نجاة المخيم وبقاؤه تقف مقابل الأهداف 'الإستراتيجية' للقيادة. هنا، برزت المعارضة الكامنة الموروثة في المقاومة المحلية: لقد كان السكان مستعدين 'للدفاع عن المخيم بأجسادهم'، ولكن ليس الموت جوعاً في انتظار توصل القيادة في الخارج إلى تسوية أفضل مع سوريا.

لقد شكل دفاع الأهالي المحليين المرتبط في وعيهم بفلسطين المحور المشترك الأكثر حضوراً في شهادات الحصار، وهو بدوره يذكرنا بأن السلوك يشير إلى إدراك هوية الذات أو تجسيدها، فالمعاني متجسدة وليست مجرد كلمات. لقد تحدث سكان مخيم شاتيلا عن المشاركة الجماعية، الحماس والالتقاد، التضحية بالنفس، في سبيل الدفاع عن المخيم، مقارنة مع الأداء الهش نسبياً الذي أبدته حركة المقاومة قبل ثلاثة سنوات (١٩٨٢)، حينما انسحب قادة من معسكراتهم في صور وصيدا، ومن ثم صدور قرار القيادة بإخلاء بيروت ومخيماتها، وهو ما جعل الأخيرة بلا دفاع وما نجم عن ذلك من مذابح في صبرا وشاتيلا. ورغم أن كوادر المقاومة ظلت تبرر قرار الإخلاء من أجل السماح للنضال الوطني بالاستمرار من قواعد أخرى، فإن أحد سكان مخيم شاتيلا يقترح تفسيراً آخر، حيث يرى بأن المقاومة قد تركت قواعدا لأن أفرادها لا يمتلكون عوائل يحمونها هنا. بمعنى أن أفراد المقاومة لم يكونوا من أهالي المخيمات المحليين.^{١٩}

١٩ في الوقت الذي انعكست فيه النقدية في هذا السياق على التوزيعات الجغرافية، فإنها قد تتعكس في مواضع أخرى على التناظر الطبقي؛ لقد أكد نفس الصديق (معلم بمهنته) بأن المقاومة قد جعلت شباب المخيمات «ليسوا أكثر من حراس».

رغم التباين في الزمن والسياق فيما بين حصارى شاتيلا (١٩٨٥-١٩٨٧) وجنين (٢٠٠٢)، إلا أن ثمة محاور مشتركة يمكن استنباطها من شهادات الناجين تنفيذ بحصول عملية إنتاج 'وعي مضاد' كامن داخل المخيمات.^{٢٠} كما تشير الأفكار المستنتجة من الشهادات على كون المخيم المحلي قرين لفلسطين؛ وإلى قدرة أهله على المقاومة المنظمة ذاتيا؛ وإلى كونه مكان يجسد حقوق اللاجئ. ويصر الناجون من حصار مخيم جنين (نيسان ٢٠٠٢) على أهمية البقاء في المخيم وإعادة ترميمه ليعود إلى عهده الأول: 'نحن نريد المخيم كما كان بالضبط... حاراتنا، العائلات، والناس... نحن نريد العودة (طبر ٢٠٠٧: ١٤). لقد عبر الأطفال الصغار أيضا عن رغبتهم بالعودة إلى بيوتهم في المخيم (طبر ٢٠٠٧: ٣٣). ففي مواجهة التحديات الضخمة التي خلفها المحتل، تعكس الرغبة الكبيرة بالعودة الارتباط بالمكان الذي ينتمي إليه اللاجئون:

عندما أدخل إلى المخيم، فإنني أشعر بالبهجة... أشعر براحة البال، أشعر بالراحة مع جيراني والناس الذين أعيش معهم... هذه الحياة التي نعيشها، ونحب أن نواصل عيشها. الحمد لله، أنني لا زلت أعيش في المخيم.^{٢١}

تكتب طبر عن 'تأثير الأعمال الفردية الصغيرة' كجزء مما يشكل التجمع المحلي وقدرته على العيش مجددا ما بعد الحصار والخراب. إن ذلك يعيد إلى الذهن مبادرة أم أحمد من مخيم شاتيلا خلال الحصار الثالث عليه، التي تمثلت في تقديم الخبز للأهالي رغم درايتها بالنفاذ القريب لمخزون الطحين، و'جلوس الشابات مع العائلات في الملاجئ وتشجيعهن لهم بعدما بدأ اليأس والقنوت يدخل إلى صدورهم'. إن الأعمال الفردية مثل رفض أم احد شهداء مخيم جنين تغيير ثوبها الذي كانت تلبسه لحظة سقوط نجلها شهيدا، تؤكد قدرة هذه الأعمال على التجذر في الذاكرة الجمعية ولأن تبقى حاضرة لتصبح رموزا للمقاومة الشعبية. في هذا السياق، تسقط القطبية بين 'العمل' و'الخطاب'. تكمن فكرة طبر هنا في أهمية التذكير في روايات الحصار المسرودة، خصوصا وأنها شهادات أناس عاشوا الحصار وليسوا من الخارج، وفي إعادة صياغة الحياة المألوفة بفعل العنف الحاصل. إن الصدمة الناجمة في أزمنة الحصار، كما حدث في شاتيلا وجنين، من شأنها تحرير سكان المخيم مما يتيح لهم انتقاد القيادة الوطنية على 'صفقاتها وتسوياتها للأمر'. ويزيد هذا الانتقاد حدة في سياق مقارنة حياة هؤلاء السكان مع الحياة التي تنعم بها النخب الوطنية.^{٢٢} ثمة محور آخر، يتمثل في اقتناع غالبية الأفراد المحاصرين بأهمية وضرورة لعب دور ما في الدفاع عن المخيم. إن إعادة تعريف/ تجسيد الذات/ الهوية على هذا النحو يستمر بعد انتهاء الحصار من خلال طقوس الحداد والأعمال الفردية الرامية إلى استعادة الحياة 'الطبيعية'.

هناك ميزة مشتركة أخرى بين حصارى شاتيلا وجنين، وهي ما تسميه طبر 'لا عادية المكان' كسمة لمخيم جنين المحاصر، حيث يصبح المخيم كرمز للتمهيش قادرا على إنتاج 'روايات مضادة' ضمن الخطاب الوطني، والتي يمكن بالاستناد إليها تصور مستقبل مختلف عن الواقع. تماما كما هو الحال في وصف 'أبو مصطفى' للحصار

٢٠ رغم أن مخيم شاتيلا قد عانى من خسائر في الأرواح وهدم للبيوت خلال 'حرب المخيمات'، ولكن الأخيرة لم تكن غزوا. فيما هوجم مخيم جنين من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي من البر والجو في نيسان ٢٠٠٢، وذلك خلال إعادة اجتياح الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية. وقد تم تدمير أحياء برمتها في مخيم جنين، وسفكت دماء الكثيرين من المدافعين عنه.

٢١ أنظر إلى (لندا طبر ٢٠٠٧: ١٦). لقد أشار سكان مخيم شاتيلا إلى النقطة ذاتها من خلال تهريب المواد إلى المخيم عبر الحواجز السورية من أجل إعادة بناء البيوت، وهو عمل يعبر عن مدى الارتباط بالهوية المحلية.

٢٢ لا توجد إحصائيات حول توزيع الدخل للفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، ولكن مظاهر التباين التي تظهر مدى غنى وسلطة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا بعد عودتهم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٩٥ (كالفيلات، السيارات الفاخرة التي يقودها سائقون، الامتيازات في التنقل عبر الحدود والحواجز وغيرها)، كانت كافية لإفقادهم الشعبية.

الأول على شاتبلا، كحالة تتلاشى فيها التباينات الطبقة الاجتماعية-الاقتصادية، وتصبح 'النقود بلا معنى'، و 'الكل متساوون' باعتبار ذلك تعبيرات عن رغبته في تحقيق العدالة الاجتماعية بين قطاعات المجتمع الفلسطيني. ضمن هذا السياق تحديدا، يمكن فهم لماذا تنظر الطبقة الأكثر فقرا بين أوساط الفلسطينيين بمرارة إلى الامتيازات التي جنتها النخب السياسية من اتفاقات اوسلو.

تتمثل السمة المشتركة الثالثة المتضمنة في شهادات حصار المخيمات في النقد الموجه إلى التنافس الداخلي بين فصائل المقاومة. ويظهر ذلك جليا في تعليق أبو مصطفى: 'لم يكن أي تمييز بين ابن فتح، أو الجبهة الشعبية أو الديمقراطية، الكل كان يقاتل من أجل نفسه ومن أجل مخيمه...'. حيث يمكننا اعتبار هذا التعليق انتقادا لمثل هذا التنافس الفصائلي.^{٢٣} وتقتبس طبر تعليقات مشابهة من كادر مخيم جنين المحلي: 'بعد اجتياح جنين، كانت الأولوية الأولى بالنسبة لي هو سكان المخيم هنا، والفصائل المتواجدة في المخيم، وعلت على مكانة الحزب السياسي'. لقد تم التعبير عن الانتقاد للقيادة الوطنية في شهادات مخيم شاتبلا، صراحة من خلال التهديد بتنفيذ عملية عسكرية خارج المخيم، وضمنا في رمزية صمود المقاومة ورفض الانسحاب من المخيمات كما في العام ١٩٨٢. مثل هذا التضاد، لاحظته طبر عن طريق اقتباس أحد القادة المحليين في مخيم جنين:

'إن درس المقاومة في جنين ليس في أننا لا نستطيع مقاومة إسرائيل. فنحن شعب يمتلك وسائل وقدرات محدودة، ومع ذلك استطعنا الوقوف في وجه الجيش. إن هذا الإنجاز يمكن أن يتكرر، ولكننا بحاجة إلى قيادة أفضل. ما حصل في جنين كان بفعل توحيد الفصائل وثقة العائلات؛ لقد أدى ذلك لأن نثبت في المخيم ومكن المقاتلين من مقاومة الاجتياح (طبر ٢٠٠٧: ٢٢).

تكشف تعبيرات اللاجئيين في مخيمي شاتبلا و جنين، التي سجلت في زمن صدمة ما بعد العدوان، عن شعورهم بالعيش 'الوطني' على نحو لا يعشيه النخبة السياسية الفلسطينية. لقد لاحظت طبر بأنه 'في أعقاب المقاومة المحلية للدفاع عن مخيم جنين خلال الاجتياح الإسرائيلي، تفاقم السخط في المخيم تجاه قيادة المقاومة الفلسطينية على تهاونها خلال الاجتياح' (طبر ٢٠٠٧: ١٠).^{٢٤} إنها أوقات استثنائية تلك التي يعبر فيها السكان عن شعورهم الحقيقي، المقموع في أزمنة الحياة الاعتيادية، ويكشفون عن تعريفهم القاطع لذاتهم ك'فلسطينيين حقيقيين'، وك'سكان المخيم'. يلاحظ انه خلال أوقات التنظيم الذاتي في المخيمات، في ظل غياب الإستراتيجية الوطنية الشاملة، يظهر اللاجئون تعريفات/ تجسيدات ايجابية لذواتهم/ هويتهم. فمثل تلك الظروف، تقود إلى التعمق في البحث على مستوى المخيم والمجتمع المحلي، وما ستكشفه من طرق ومبادرات مختلفة تجسد 'الفلستنة'، تكون قادرة، ولو لحظيا، على استعادة شعور التفويض وإعادة تعريف/ تجسيد الذات ك'فلسطينيين'، 'مناضلين'، و'ثوار'، وكلها تعريفات عبأت لها حركة المقاومة في فجرها. ويمكن للبعض الإدعاء، بأنه من الممكن النظر إلى الدفاع عن النفس خلال العدوان كأمر 'طبيعي'، ودلالة على قدرة التنظيم الذاتي، والاستجابة الوطنية، بيد أن هذا الجدل يتجاهل الأصول التاريخية والثقافية لقدرة التجمعات المحلية على تنظيم ذاتها.

٢٣ لقد عادت الفصائلية في الحصارات الأخيرة على مخيم شاتبلا، وقد تم اعتبارها في شهادات الرواة على أنها تضر في المعنويات الشعبية. أنظر الى: (صباغ ١٩٩٤: ١٠٣-٢٩٧)

٢٤ لقد تم إظهار مثل هذا العداء للسلطة الوطنية على تقاعسها مجددا في التجمعات الفلسطينية المختلفة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون ثان ٢٠٠٩.

التنظيم الذاتي في المخيمات

4

على مرّ عقود خلت، عاين الباحثون لاجئي المخيمات من خلال المؤسسات المهيمنة، كوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، الحكومة المضيفة، والحركة الوطنية الفلسطينية. لقد أغفلت هذه البحوث الاهتمام بالتنظيمات الذاتية المحلية، بمعنى، تلك الحالات التي يبادر إليها سكان المخيم على طريقتهم بدون توجيهات خارجية. إن إهمال المبادرات المحلية هو أيضا نتاج للخطاب الوطني الفلسطيني، الذي طالما تعامل مع مخيمات اللاجئين كشواهد على النكبة، ومناطق 'حاجة'، وأهداف للتجنيد أو للدراسة المكثفة. مثل هذه المبادرات والفعاليات السياسية الشعبية نادرا ما تلاحظ من قبل أشخاص من خارج المخيم، ليس لأنها لا تحدث، ولكن لأن عيون الجمهور العريض، بمن فيهم الباحثون والناشطون، مسلطة نحو أعمال قيادة الحركة الوطنية، حيث تعتبر دلالة كافية على المعادلة الوطنية- السياسية الفلسطينية. يحمل هذا الأمر دلالة على عدم الاعتراف بصوت سكان المخيمات داخل الكل الفلسطيني، وعلى عدم تأطيرهم كجماعة خاصة تحت 'مظلة' منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم أن قضية اللاجئين تمثل مفتاح التسوية الإقليمية، إلا أن القيادة الوطنية ظلت تنظر إلى حقوق اللاجئين على أنها 'غير قابلة للمساومة' أكثر من التركيز على كونهم قطاعا استثنائيا يستحق الاعتراف السياسي. وعندما أسس المجلس الوطني الفلسطيني دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٦٤، فقد تمتعت أساسا بتفويضات تديرية/ إدارية أكثر منها تمثيلية.^{٢٥} ورغم أن عُمر نماذج التنظيم الذاتي في المخيمات قصير عموما، بفعل قمع الحكومات المضيفة، ولكنه جدير بالاهتمام لما يحمله من أساس نحو 'أنسنة' حياة المخيمات وجعلها طبيعية، ويؤدي إلى استعادة الشعور بالمسؤولية تجاه سكان المخيمات.

من خلال الرجوع إلى صحف ونشرات المنظمات الأهلية، ووسائل الإعلام البديلة، ومواقع الإنترنت حول المخيمات، بالإضافة إلى الشهادات الشفوية، يمكننا استخلاص العديد من الأمثلة حول التنظيم الذاتي في المخيمات حيث يتجسد 'الوطني' في 'المحلي' ضمن فعاليات التنظيم الذاتي. نسوق هنا مثلا يعود إلى حقبة مبكرة، ففي سنوات الخمسينيات، أي قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أسس لاجئو المخيمات في

^{٢٥} تأسست دائرة شؤون اللاجئين مع بدايات تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، واخضعت لولاية المجلس الوطني الفلسطيني مباشرة. وبعد إنقافات اولسو، فقد احتفظت السلطة الوطنية بها لتكون شاهدا على تمثيل اللاجئين في المفاوضات مع إسرائيل. باستثناء فترة قصيرة تحت رئاسة د. أسعد عبد الرحمن، فقد ترأس دائرة شؤون اللاجئين على الدوام أحد أعضاء حركة فتح.

لبنان، وعلى الأرجح في مختلف مناطق الشتات الفلسطيني، نواد وسموها بأسماء قرى ومدن فلسطين.^{٢٦} لقد جاء التأسيس ومن ثم استخدام الأسماء تلقائياً، بغية توثيق علاقة هؤلاء السكان مع فلسطين، بغياب حركة وقيادة وطنيتين فلسطينيتين. كما يمكن إيراد مثال آخر من حقبة متأخرة على قدرة مجتمعات اللاجئين المحلية على تنظيم ذاتها، كاللقاء الشعبي في مخيم الفارعة (الضفة الغربية المحتلة) الذي انعقد في كانون أول من العام ١٩٩٥، كعمل سياسي له أهميته من ناحية استقلاليته ونتائجه على السواء. فقد أفرز هذا اللقاء حركة 'حق العودة' التي ارتابت بشأنها مجموعات المقاومة وعارضتها بداية. إن هذا اللقاء وما لحقه من لقاءات ومؤتمرات في مخيمات الضفة الغربية المحتلة قد نظمت أساساً من قبل اتحاد مراكز الشباب الاجتماعي.^{٢٧} ويعتبر توقيت لقاء الفارعة المتزامن تقريباً مع إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وقبيل موعد تنظيم انتخابات المجلس التشريعي في كانون ثان ١٩٩٦، لهو دلالة واضحة على قرار مخيمات الضفة الغربية المحتلة الراض لخطوة قيادة منظمة التحرير التي ترمي إلى دمج المخيمات في بلديات أو مجالس بلدية لأغراض التصويت. ضمن هذا السياق، يمكننا اعتبار أن لقاء الفارعة أحد بواكير الأعمال السياسية المعارضة للسلطة الوطنية، والمطالبة بالاعتراف ب'حقوق الجماعة' (شقورة ١٩٩٥).

لقد كان أهم ما حملته الاجتماعات المحلية في المخيمات في العام ١٩٩٥ هو تأسيس مجالس مناطية شعبية للاجئين في داخل فلسطين المحتلة وخارجها، على أن تنتخب هذه المجالس مندوبين لمجلس أعلى يمثل حقوق اللاجئين.^{٢٨} بيد أن هذا التطور اللافت قد قيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة مع انطلاق انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ وما شملته من إغلاقات وأعمال عنف إسرائيلية، ولكن هذه المبادرة قد لفتت أنظار السلطة الوطنية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية إليها. وبالرغم من عدم تأسيس مجلس تمثيلي للاجئين في المخيمات، ولكن استخدام الانترنت قد فتح طريق الاتصالات ما بين المخيمات بشكل يتحدى الحدود الوطنية للدول وسيطرة الحكومات المضيفة. وارتباطاً مع انهيار منظمة التحرير الفلسطينية كمثل وموحد للمؤسسات الوطنية،^{٢٩} فقد تطورت حركة حق العودة إلى ائتلاف دولي تنتسب إليه مجموعات مختلفة من معظم الدول العربية والعربية. بيد أن الائتلاف لم يدع حتى الآن إلى شمول لاجئي المخيمات كجماعة محددة ذات حقوق في مفاوضات التسوية وفي المؤسسات الوطنية، وذلك كأحد أهدافه العامة.

إن إسقاط حراك اللاجئين الشعبي من الحساب بدعوى عدم المساس 'بمسلمات' النضال الوطني الفلسطيني من شأنه تجاهل ما يحصل على أرض الواقع، حيث تستمر المقاومة محلياً بدون أية مرجعية للقيادة الوطنية. فمثلاً حملة الاحتجاجات ضد إقامة 'جدار الفصل العنصري' في الضفة الغربية المحتلة تعتمد على المبادرة المحلية أكثر

٢٦ أنظر الى تاريخ مخيم برج البراجنة (الحاج علي ٢٠٠٧)

٢٧ لقد تم تأسيس مراكز الشباب الاجتماعي أصلاً على يد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) ضمن برنامج خدماتها الاجتماعية. وقد أصبحت المراكز اتحاداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٨٠، ثم تم تسجيله في عقد التسعينات في السلطة الوطنية الفلسطينية كاتحاد مستقل (إنغريد غاسنر - مركز بديل). أما في مناطق عمل أخرى لوكالة الغوث (الأونروا)، فلا وجود يذكر حالياً لمراكز الشباب الاجتماعي.

٢٨ هنالك تفسيرات مختلفة حول سبب عدم بروز القيادات المحلية من المخيمات التي بادرت إلى مثل هذه اللقاءات. ويعل جوزيف مسعد، مقتبساً عبد ربه (١٩٩٧) ذلك بفشل لاجئي الأردن وسوريا ولبنان في عقد مثل هذه المؤتمرات: (مسعد: ٢٠٠١: ١١٧) تفسير آخر، يأتي من أحد المقربين من الحملة في الضفة الغربية: «لقد كانت المشكلة الرئيسية التي واجهتنا هنا هي تدخل القوى السياسية التي لم تقبل غيرها أن يمثل اللاجئين... لم يكن هنالك مساحة متاحة لتمثيل حقيقي للمجتمع المحلي، لقد تمت إعاقة العملية على يد المجموعات السياسية التي قاتلت على حصصها في المجلس»: (إتصال شخصي). في هذا السياق، لا يجب إغفال قرار الحكومات المضيفة منع أي نوع من الحراك.

٢٩ «حتى مؤخرًا، تم إخراج ودمج اللاجئين في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية كشعار للنضال الوطني، في ثقافتها، تنظيمها وممارستها. أما اليوم، فإن اللاجئين غير ممثلين في معظم، إن لم نقل كل، المؤسسات الفلسطينية السياسية والاجتماعية» (سمارة ١٩٩٥).

من كونها جزء من الحملة المنظمة على يد السلطة الوطنية وفصائل المقاومة. وبطريقة مشابهة، فإن المظاهرات التي انطلقت في مخيمات لبنان، احتجاجاً على حصار غزة، وفعاليات إحياء ذكرى النكبة، كانت في الغالب مبادرات محلية، تفتقر إلى التنسيق بين المخيمات. لقد تم تنظيم فعاليات وطنية لا تحصى في الشتات منذ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدون أية مرجعية للقيادة الوطنية.

يمكننا أن نسوق مثلاً آخر على استقلالية العمل الشعبي، وذلك خلال تنظيم انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد اقترح أحد النشطاء في مخيم برج الشمالي (جنوب لبنان) بإنشاء "استطلاع رأي اللاجئين" بغية التأكيد للسلطة الوطنية الفلسطينية بأن اللاجئين "في الخارج" لن يقبلوا أبداً حرمانهم الدائم من التصويت. وقد تم تطوير هذه الفكرة، وصولاً إلى اختيار مرشحين عن طريق الانتخاب المباشر، من خلال ترتيب غرف للمقترعين في كل مخيم في لبنان. بيد أن هذا المشروع لم يخرج إلى حيز النور ولم يتجاوز مرحلة التخطيط لعدم وجود الدعم الكافي من قوى الفصائل المحلية. ومع ذلك، فإن "استطلاع رأي اللاجئين" هذا يدل على الإمكانات الكامنة في المخيمات للتنظيم الذاتي. وعليه، يجدر النظر إلى هذا العمل ضمن سياق النظر إلى النداءات التي أطلقها لاجئون فلسطينيون في الشتات الرحب، كفرنسا وبلجيكا والأردن مطالبين من خلالها بحقهم في المشاركة في الانتخابات.^{٣٠} هنا، يلعب الانترنت دوراً فاعلاً في حراك هذه المبادرات، رغم عدم الاستفادة منه بشكل كامل.

مثال ثالث على التنظيم الذاتي في المخيمات، هو عملية انتخاب اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا في العام ٢٠٠٥. جاء ذلك بعدما اتهمت اللجنة الشعبية في شاتيلا بالفساد والعجز من قبل سكان المخيم، وهو ما حدا ببعض السكان المستقلين (غير تابعين لأي فصيلة) إلى المبادرة إلى تنظيم انتخابات للجنة الشعبية من شأنها تمثيل سكان المخيم على وجه أفضل من فصائل المقاومة. فسوّوا القوانين الانتخابية ووضعوا الأنظمة خصوصاً فيما يتعلق بباب الترشيح والتصويت؛ حيث سمح لكل شخص ما فوق السادسة عشرة بالتصويت، وكل شخص ما فوق العشرين بالترشح، على أن يكونوا غير منتسبين لفصائل ولا تشوبهم شبهات الفساد. وقد تكفل انتخاب "لجنة أهالي المخيم" في شاتيلا بالنجاح، وبدأت اللجنة المنتخبة بتولي مهامها في التعامل مع المشاكل المزمنة مثل انعدام الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. ولكن استمرار نشاط اللجنة تعسر بفعل الضغوط السياسية الجمة، وهو ما حدا بستة أعضاء منتخبين إلى تقديم الاستقالة (أنظر إلى Kortam). ورغم عمرها القصير، تدلّ التجربة الموجزة لانتخاب اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا على رغبة تجمعات اللاجئين في التمثيل من خلال الانتخابات.

يمكننا الإشارة بوضوح اليوم على أن أي توجه إلى "المحلي" لا بد من أن يمر من خلال الانترنت. لقد تعسر الاتصال عبر الانترنت في البداية، بفعل البنية التحتية الفقيرة، والتكلفة الباهظة لأجهزة الحاسوب، بيد أنه سرعان ما أضحى الوصول إليه أمراً أكثر يسراً لدى الشريحة الأكبر من سكان المخيمات، وذلك من خلال المراكز الاجتماعية التابعة للمنظمات الأهلية، ومقاهي الانترنت، بالإضافة إلى الحيازة الشخصية للحواسيب. لقد

^{٣٠} مقتطفات من تقرير صحفي صادر عن مركز بديل، ٢٢ كانون ثان ٢٠٠٦: «في ٢٥ كانون الثاني، سيشارك نحو ١,٨ مليون فلسطيني في المناطق المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة بالتصويت لانتخاب ممثلهم للمجلس التشريعي الفلسطيني - برلمان السلطة الفلسطينية - التي انشئت وفق اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٣». ومع ذلك هناك ما يقارب الستة ملايين فلسطيني في الشتات في الدول العربية وأوروبا والأمريكتين وفي مناطق أخرى بالإضافة إلى الفلسطينيين مواطني إسرائيل، ما زالوا محرومين من حقهم في المشاركة في عملية صنع القرار الفلسطيني الديمقراطي وما زالوا محرومين من العودة إلى ديارهم» (ترجمة رسمية). لقد تم وضع صناديق الاقتراع الرمزية في باريس وبروكسل ليتمكن الفلسطينيون من الإدلاء بصوتهم.

عزز الانترنت من الاتصال والتواصل عبر الحدود بين المخيمات، وكذلك من الاتصال بمجموعات التضامن حول العالم. كما تم إنشاء العديد من مواقع الانترنت التي تهدف إلى التواصل والاتصال بين الفلسطينيين ومنهم اللاجئين في الوطن والشتات، بما تشمل: مكتوب، مركز لاجئ، مركز بديل، الائتلاف العالمي لحق العودة، 'مشروع عبر الحدود' (Across Borders Project)، 'رفح اليوم' (Rafah-Today)، 'صوت المنفى' (out of country voting) 'أطفال من شاتيلا' (Children from Shatila)، وغيرها من المواقع. في لبنان، تم إنشاء مواقع انترنت خاصة لمخيمي برج الشمالي ونهر البارد توفر أخبارا محلية، وفرصة للاتصال مع العائلات المشتتة، تتوافر عليها معطيات ومعلومات حول المخيم لاستخدام الصحفيين والباحثين.^{٣١} في المجمل، لا يوفر الانترنت لسكان المخيمات فرصة لنزع الجمود فحسب، بل يتعدى ذلك بكونه وسيلة يمكن التأسيس عليها لبناء مواقف مشتركة، وإبداء صوت السكان في السياسة المحلية (Aouragh ٢٠٠٨؛ Khalili ٢٠٠٥).

٣١ لقد تم تطوير موقعي الانترنت لمخيمي برج الشمالي ونهر البارد بصورة مختلفة بحسب الإبداع المحلي: فموقع مخيم برج الشمالي على الانترنت هو معلوماتي أكثر، يحتوي على معطيات تفيد الباحثين؛ أما موقع نهر البارد على الانترنت فهو امتداد للمحلية، يستهدف أساسا سكان المخيم وأقاربهم في الخارج: منى أبو ريان، لقاء، ١٣ حزيران ٢٠٠٨.

تقرير كيفيتاس: ”... لماذا لا نملك كفلسطينيين الحق في التصويت؟“^{٣٣}

لقد بادر مشروع كيفيتاس إلى تنظيم حلقات نقاش مع لاجئين فلسطينيين في أكثر من عشر دول عربية و ١٣ دولة أجنبية، من خلال توفير حيز مستقل يمكنهم من خلاله عرض وجهات نظرهم.^{٣٣} وجل ما يلفت الانتباه في هذا المشروع، هو شموليته الاجتماعية، حيث أن نسبة كبيرة من المتحدثين هم من سكان المخيمات،^{٣٤} كما يرجح بأن تعود أصول العديد ممن تمت مقابلتهم في الدول الغربية إلى المخيمات أيضا. ويعلو بشارات عبر حلقات النقاش هذه، مطلب سكان المخيمات انتخاب اللجان الشعبية في المخيمات. ويمكننا رصد الاستياء الشعبي من عمل اللجان الشعبية في فترات سابقة أيضا، ففي استفتاء نظم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ يظهر استياء السكان واضحا للعيان، كما أن ثمة محاولات عدة قد نظمت لاستبدالها. ورغم أن الانقسام بين المتحدثين في الشتات واضح في تقارير الحالات الخاصة المحلية، ولكن ثمة إجماع في وجهة نظرهم حول وجوب الاعتراف بحقوق التمثيل الوطني. فقد عبر المتحدثون بوضوح عن رؤيتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ولكن غالبيتهم أكدوا في الوقت ذاته، على الحاجة إلى إصلاح منظمة التحرير وابعائها من جديد. ويرتبط الإصلاح المنشود بالانتخابات، وهي مطلوبة التنفيذ في جميع مستويات منظمة التحرير، من المجلس الوطني الفلسطيني إلى اللجان الشعبية في المخيمات. نقتبس تصريحنا نموذجيا حول هذا الموضوع:

لا يثق بعض الناس بمنظمة التحرير الفلسطينية... دعونا نتحدث بصراحة، هنالك فساد في منظمة التحرير، وأيضا، لعدم إشراك كل ألوان الطيف، والفصائل المختلفة، وقد أدى ذلك إلى عزل الناس عن المنظمة. ما هو مطلوب بشكل أساسي هو إصلاح منظمة التحرير أولا، ومن ثم تفعيل المؤسسات، ويليها إشراك جميع الناس فيها. (نابلسي ٢٠٠٦: ٤٢)^{٣٥}

^{٣٢} من أقوال أحد المشاركين في لقاء مشروع كيفيتاس، هيليرود، الدانمارك (نابلسي ٢٠٠٦: ٥٧).
^{٣٣} لقد انبثق مشروع كيفيتاس في أعقاب لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية حول اللاجئين الفلسطينيين (٢٠٠٠، ٢٠٠٦). وهو يتبنى منهجية مفتوحة وتشاركية تقوم على تسجيل اللقاءات الشعبية في تجمعات اللاجئين الفلسطينيين حول العالم. وقد شمل مشروع كيفيتاس كل من الدول التالية: مصر، العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، السودان، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، اليمن، كندا، تشيلي، الدانمارك، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، هولندا، النرويج، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا (نابلسي ٢٠٠٦: ١٢-٢٥).
^{٣٤} لقد تم حذف أسماء المتحدثين مع حفظ مكان إقامتهم، وفي بعض الأحيان شريحتهم الاجتماعية (طلاب، عمال، نساء، معاقون، وغيرها).

^{٣٥} لم تكن منظمة التحرير بمنأى عن النقد، كمثل المتحدث الذي قال: «لقد تركت منظمة التحرير الفلسطينية بصيغة مفرغة من جميع مضامينها؛ مجلس وطني غير شرعي؛ لجنة تنفيذية غير منتخبة وغير شرعية؛ كما تم حل بنية الاتحادات بموجب قرار داخلي لمنظمة التحرير نتج عنه غياب اتحادات الطلاب، العمال، والنساء» (نابلسي ٢٠٠٦: ٣٤).

في تقرير كيفيتاس، تظهر الرغبة الشعبية في التمثيل الأصيل من خلال الانتخابات بشكل بارز. لقد عبر المتحدثون عن سخطهم واستيائهم من السفراء المعيّنين من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، متهمين إياهم بعدم فعل أي شيء لتمثيلهم أو مساعدتهم. كما تم التعبير عن استياء أكبر على صعيد المستويات العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية واللجان الشعبية المحلية، متهمين إياهم بالمحسوبية والفساد. بيد أن أكثر المطالب تكراراً، كان ضرورة انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني والمؤسسات الوطنية المختلفة، وإنهاء التعيينات. لقد طالب المتحدثون أساساً بتنظيم الانتخابات كوسيلة وحيدة لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية؛^{٣٦} وقد ألمح العديد من المتحدثين إلى نموذج تصويت العراقيين المغتربين/ المهجرين في انتخابات كانون ثاني ٢٠٠٥. في هذا السياق، قدم المتحدثون العديد من الاقتراحات لسبل إعادة تفعيل المنظمة. فبعضهم أشار، مثلاً، إلى وجوب تأسيس 'حركة لاجئين ديمقراطية ومستقلة' (نابلسي ٢٠٠٦: ٤٧)؛ وآخرون ارتأوا تأسيس 'مجلس للاجئين' (نابلسي ٢٠٠٦: ١٨٧). كما طالبوا أيضاً بتأسيس لجان محلية منتخبة يمكنها التواصل مع القيادة الوطنية؛ وفتح قنوات اتصال أقوى بين التجمعات المحلية. واقترح بعض المتحدثين بأن يكون التصويت على قاعدة جغرافية أكثر منها فصائلية كما هو حال اليوم. وتعكس اقتراحات أخرى الرغبة الشعبية في توزيع مركز الثقل السياسي الفلسطيني من مناطق نفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية إلى كامل مناطق الشتات، وذلك من خلال طرح فكرة إقامة مكاتب تسجيل للفلسطينيين في مختلف أنحاء العالم، لها الحق في البت بمنحهم بطاقات هوية، بالإضافة إلى تأسيس لجان محلية منتخبة يمكنها التواصل مع القيادة الوطنية، وتقوم على فتح قنوات اتصال أقوى بين التجمعات المحلية من خلال الإذاعات والفضائيات.

لقد تحدثت إحدى المشاركات في الاجتماع النسوي الذي انعقد في مخيم عين الحلوة (لبنان) مطالبة بإشراك الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ في عملية صنع القرار بشكل أكثر وضوحاً: 'لنا الحق في المشاركة في أية عملية صنع قرار في داخل فلسطين، ولنا الحق في المشاركة في القرار السياسي وفي المؤسسات' (نابلسي ٢٠٠٦: ٦١).

وتشير النداءات المتكررة لإعادة إحياء الاتحادات إلى تبلور الوعي في مخيمات اللاجئين، بعد أن شكلت هذه الاتحادات الحجر الأساس في مشاركة مخيمات اللاجئين في معادلات الحركة الوطنية الفلسطينية. وترتبط الإقامة في المخيم مع الحق بالتصويت لدى الكثير من المتحدثين. ويتحدث، على سبيل المثال، مشارك في اجتماع العمال في مخيم البداوي (لبنان):

'يجب أن تجرى انتخابات لانتخاب أعضاء من المخيمات لتمثيل التجمعات الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني. . . نحن نريد أشخاصاً مستقلين للانضمام إلى اللجان الشعبية والتحدث باسم الأشخاص المستقلين الذين لا ينتمون إلى فصائل معينة. . . كما نريد شخصاً ليمثلنا في منظمة التحرير الفلسطينية، أو أكثر من شخص واحد' (نابلسي ٢٠٠٦: ٦١).

٣٦ أنظر بشكل خاص، (نابلسي ٢٠٠٦: ١٦-٥٦). لقد تساءل أحد المشاركين في الدانمارك، «لماذا لا نملك، كفلسطينيين، الحق في التصويت؟» (صفحة ٥٧). كما قال آخر: «ما يدهشني، هو أن ميداننا الأساسي لا يقوم على التصويت» (صفحة ٥٧).

قد ينظر إلى وجهات النظر المعروضة في الشهادات المسجلة مع الناجين من حصارى مخيمي شاتيلا وجنين على أنها محلية وعابرة، لا ترسو على أية قواعد اجتماعية من شأنها أن تضفي عليها معان وطنية. بيد أن هذا الجدل من شأنه الاستهانة بشأن الصدمة وقوتها في التجذر في الذاكرة الشعبية. فأمثلة التنظيم الذاتي التي بادر إليها سكان مخيمي شاتيلا وجنين ليست دفاعا ذاتيا 'طبيعيا' فحسب، وإنما ممارسة موروثة تاريخيا أيضا، خصوصا في لحظات غياب السلطة الخارجية. ينحدر المشاركون المتحدثون في لقاءات مشروع كفييتاس من طبقات دون النخبة، حيث المخيمات، والاتحادات الشعبية والتجمعات المهاجرة. لقد نادوا جميعا بضرورة إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أن ذلك من شأنه شملهم عبر تمكينهم من ممارسة حق انتخاب ممثليهم. إن إصلاح منظمة التحرير سيجعلها أكثر ديمقراطية، شاملة، ومعبرة عن مختلف الفئات، خالية من المحسوبية والفساد، وقادرة على علب دور الموحد والمفعّل الذي تمتعت به في عقدي الستينيات والسبعينيات.

لقد بلغت أزمة الحركة الوطنية في أواسط العام ٢٠٠٨ درجة أضحت فيها المؤسسات التي ناضل الفلسطينيون من أجل تشييدها منذ العام ١٩٤٨ مهددة بالانهيار البنيوي.^{٣٧} في مثل هذه الأزمنة، لا بد أن تحظى المخيمات بأهمية خاصة في السياسات الوطنية، لأنها أولا، مناطق ترتبط أصولها بفلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، وشاهدة على النكبة؛ وثانيا، لأن معظم اللاجئيين فيها لا زالوا يمتلكون بطاقات تسجيل للاجئين، ولا يمكنهم الانصهار في مجتمعات الدول المضيفة؛ وثالثا، لأنهم ظلوا على امتداد أجيالهم الأربعة يكافحون في صراع البقاء، ويعيدون بناء تجمعاتهم المحلية، ويناضلون من أجل حقوقهم، ويقاومون التصفية السياسية.^{٣٨} ومثلما يجسد المخيم مسؤولية الأمم المتحدة في خلق "مشكلة اللاجئين"، فإن الحياة داخل المخيم تفتح أمام التعريفات/ التسجيلات للهوية الفلسطينية طرقا مختلفة، كما تتضمن تجارب الهجرة من المخيم بفعل صراع البقاء وتجارب وروابط مشتركة مع الوطن.^{٣٩}

^{٣٧} يتوقع خطيب: "... إن لم يحصل تفككا في الحوار الوطني الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، أو في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، فإن قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية ستواجه أزمة في الشرعية بعد انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس في بداية السنة الجديدة. كما أن السلطة الوطنية الفلسطينية ستواجه التلألؤ طالما ظل المجلس التشريعي الفلسطيني غير قادر على الانعقاد بفعل أسر إسرائيل لأعضائه أولا والانقسام الحاصل بين حركتي فتح وحماس ثانيا" (الخطيب ٢٠٠٨).

^{٣٨} لا تؤثر المستويات الكبيرة من الهجرة إلى خارج المخيمات على حقوق المساحة، أو علاقات القرابي والملكية في المخيمات الأصلية. ورغم كونها معدة لأن تكون عابرة، فإن المخيمات تظل مساحات لتناقل الحقوق والإدعاءات الوطنية المحلية.

^{٣٩} تشير المعلومات الهزيلة المتوفرة حول المهاجرين من المخيمات إلى الشتات الرحب إلى ميلهم إلى تأسيس كتل سكنية، وإصرارهم على الحفاظ على روابطهم مع المخيمات الأصلية، وإلى استخدامهم لجوازات السفر الأجنبية من أجل زيارة ديارهم الأصلية في "إسرائيل".

إن سكان المخيمات لا يملكون أية ضمانات في تسويات قد تجعلهم في نهاية المطاف مطاردين أو مهاجرين جدد بلا رأسمال أو مهارات مهنية. إنهم يقاومون على الأرجح التسويات المحاكة ضدهم، وخصوصا، وهم غائبين عن مفاوضات 'التسوية'. حتى لو أنهم، كما يقترح ساري حنفي، اختاروا، في المآذ الأخير، الهجرة إلى دول تمكنهم من حيازة 'رأس مال اجتماعي' (حنفي ٢٠٠٧)، إلا أن احتمالات قدرتهم على تجاوز الأضرار الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أصولهم كلاجئي مخيمات تبدو ضئيلة.^{٤٠} إن مصطلحهم كفتة خاصة ضمن فئات الشعب الفلسطيني تمثل في حفظ خصوصيتهم السياسية والتاريخية ضد الذوبان في شتات ثان.

وعلى وجه المقارنة، فإن اللاجئين المقيمين خارج المخيمات يمكنهم حفظ هويتهم الفلسطينية، حيث يمكنهم أن يكونوا نشطاء بطريقة أو بأخرى؛ وحتى لو أن 'تسوية' افتراضية قد تجاهلت حقوقهم كلاجئين، كما هو منصوص عليها في القرار ١٩٤، فإنهم يحظون برأسمال رمزي ومادي معا، جوازات سفر بديلة، شهادات جامعية، صداقات، وهي جميعا امتيازات لا تتوافر عادة للاجئين سكان المخيمات عادة.

في سياق مفاهيم الهوية، يميل اللاجئون الفلسطينيون في الشتات نحو 'اللاقومية' (كوسمبوليتية)، فعادة ما يحافظون على مواظمتهم وبيوتهم في أكثر من دولة واحدة. في ذات الوقت، يثابر اللاجئون في المخيمات على 'فلسطينيتهم'، بما يشمل ذلك من وصمات، وصعوبات وجمود اجتماعي وغيره. وأكثر من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، فإنهم يهتمون بشكل خاص في إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وجعلها أصدق تمثيلا لحقوقهم ومطالبهم كجماعة، أما تسويات السلام التي تنكر مشاركتهم فلن تكون تسوية على الإطلاق حسب وجهة نظرهم. على أساس هذه الشروط لـ 'حقوق الجماعة'، يمكننا تصور مفهوم 'فلسطيني المخيمات' باعتباره 'تعريفا/تجسيدا كامنا'، بمعنى أنه سيكون أكثر تلفظا مع الوقت، وإن مطالبهم من أجل تمثيلهم كجماعة ضمن المؤسسات الوطنية ستكون أكثر تنظيما. لقد كشف العدوان الكاسح على غزة في كانون ثان ٢٠٠٩ عجز السلطة الوطنية عن اتخاذ موقف وطني، وهو ما سيزيد من رغبة سكان المخيمات بالتمثيل. وطالما أن فلسطيني 'الداخل' لم يكسبوا أكثر من فلسطيني 'الخارج' من اتفاقات اوسلو، فإن 'المجتمع الدولي' سيوصلهم إلى مرحلة اللاسيادة السياسية، والانعدام الاقتصادي التنموي، الأمر الذي سيخلق الظروف من جديد لتجديد النضال باتجاه شمول جميع الفلسطينيين ويعزز تمثيلهم ضمن إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية.^{٤١} إن هذه بحد ذاتها ستكون خطوة باتجاه إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة شعبية واسعة فيها.^{٤٢}

تحت مظاهر الركود الحالي، تختمر حاليا عملية البحث عن صيغ بديلة للنضال الوطني. ويشارك في البحث مؤسسات قانونية مثل الائتلاف العالمي لحق العودة، والذي يربط اللاجئين في مختلف مناطق الشتات مع فلسطين

٤٠ بالإضافة إلى الوصمات الاجتماعية، فإن أكثر ما يضر بهؤلاء 'المعاقين' تظل تدني نسبة المهنية بينهم، وخصوصا في لبنان، حيث لا تزال غالبية قوة العمل في المخيمات، بعد سنتين عاما على النكبة، تعمل في الحرف والخدمات الوضيعة (١٦٪ منهم فقط يعملون كمهنيين) (Ugland ٢٠٠١: ١٤٥).

٤١ لقد ضغطت فصائل 'المعارضة' (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) طويلا من أجل إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيم الانتخابات التي تضمن تمثيلا تناسيبيا. كما طالبت حركة حماس بمطالب متشابهة: 'تؤمّن حماس بأن انتخابات انتظامية وليس سياسة التعيينات الإدارية التي تدار بتسلط على مر السنوات الماضية، هي الطريقة الأمثل لاختيار ممثلين [لهيئات منظمة التحرير - المجلس الوطني الفلسطيني، المجلس المركزي، واللجنة التنفيذية]. غازي حمد، ديلي ستار، ٦ آب ٢٠٠٧.

٤٢ يناقش أحد المتحدثين بلسان المقاومة في بيروت بأن ضعف موقف الرئيس محمود عباس تبرز في عدم التقدم، وابداء فسخ من الأمل لتنفيذ وعوده بإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني: مقابلة مع سهيل الناطور، ١٦ آب ٢٠٠٧. 'إن حقيقة عدم اقدم محمود عباس على إجراء مثل هذه الانتخابات تدل على أن وعده لم تكن إلا تهديدا للاسرائيليين أكثر منها وعدا للفلسطينيين'.

المحتلة، وجمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل «إسرائيل»، وحشد من المجموعات الإعلامية والتضامنية. كما تظهر جماعات أخرى، ولا تزال تظهر، مما يمكننا من تشبيههم بتيارات 'المعارضة'.

مع ذلك، فإن العقبات التي تعيق عملية البحث هائلة، كما إن التيارات التي تحاول إعادة بناء صيغة أوسع للنضال أكثر مما هو متواجد اليوم مضطردة لإحباط 'خطة الطريق'. ثمة سؤالين يلوحان ضمن هذا التوجه: كيف ستستمر 'السلطنة' من خلال نضال يسعى إلى تحقيق دولة مستقلة وقابلة للحياة؟ وكيف ستطور هذه العملية لتشمل ممارسة حقوق المواطنة على الدوام: كالانتخابات، حرية النقاش، والاعتراف بحقوق الآخرين؟

إن تجارب عدة من أجل بناء الدول والمجتمعات تفيد بأن حركات التحرر الوطني التي لم تبدأ بإنشاء مجتمع عادل في مرحلة التحرر (قبل إنشاء الدولة) فإنها لن تفعل ذلك بعدها. إن الاعتراف بحقوق المجموعات والهويات وبتعدد تجسيدات الهوية كجزء من نضال التحرر هو شرط ضروري لخطوات باتجاه وطنية ديمقراطية، ويجب تطبيقها قبل انجاز الدولة، وليس بعدها.

المراجع:

- الحاج علي، أحمد (٢٠٠٧) مخيم برج البراجنة: في ظل الموت والحياة. بيروت: إئتلاف حق العودة.
- سرحان، باسم (١٩٩١) 'التغيير البيئي في العلاقات الأسرية الفلسطينية: دراسات سوسولوجية'، الدار الكتاب الفلسطيني، عدد ٢٢، شتاء.
- يحيى، عادل (٢٠٠٦) قصة مخيم: الجلزون. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي.
- Abdallah, Stephanie Latte (2006) Femmes refugies palestiniennes. Paris: Presses Universitaires Francaises.
- Abed Rabbo, Salah (1997) "A Unified Strategy Against All Odds: The Popular Refugee Movement", Article 74 no 22, December.
- Abukhalil, As'ad (1985) "Shi'ites and Palestinians: Underlying Causes of the Amal-Palestinian Conflict" in Elaine Hagopian ed., Amal and the Palestinians: Understanding the Battle of the Camps. Belmont MA: AAUG.
- Aouragh, Myriam (2008) Palestine Online: Cyber Intifada and the Construction of a Virtual Community, 2001 - 2005.
- Aruri, Naseer ed., (2001) Palestinian Refugees: The Right of Return, London: Pluto Press.
- Brubaker, Roger and Frederick Cooper (2000) "Beyond 'Identity'" Theory and Society 29.
- Brynen , Rex (1995) "The neo-patrimonial aspect of Palestinian politics" Journal of Palestine Studies, vol 25 (1) autumn.
- Gassner, Ingrid Jaradat (2001) "A Programme for an Independent Rights Campaign" in Palestinian Refugees.
- Hanafi, Sari (2007) "Social capital, transnational kinship and refugee repatriation process: some elements for a Palestinian sociology of return" in Rex Brynen and Roula El-Rifai eds., Palestinian Refugees. Challenges of Repatriation and Development. London: I.B. Tauris/IDRC.
- Hilal, Jamil (1993) "PLO Institutions: The Challenge Ahead" Journal of Palestine Studies vol XXIII (1), Autumn.
- Isin, Engin and Patricia Wood (1999) Citizenship and Identity. London: Sage Publications.
- Khalidi, Rashid (1997) Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness. New York: Columbia University Press.
- Khalili, Laleh (2005) "Virtual Nation: Palestinian Cyberculture in Lebanese Camps". In R. Stein and T. Swedenburg eds., Palestine, Israel and the Politics of Popular Culture. Durham: Duke University Press.
- Khatib, Ghassan (2008) "Crises at Several Levels" BitterLemons no 19, May 19.

- Massad, Joseph (2001) "Return or Permanent Exile" in Palestinian Refugees.
- Meintjes, S, A. Pillay and M. Turshen eds, (2001) *The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation*. London: Zed Books..
- Nabulsi, Karma ed., (2006) *Palestinian Register: Laying Foundations and Setting Directions: Report of the Civitas Project*. Oxford: Nuffield College.
- Natour, Suheil al- (1997) "The Legal Status of Palestinians in Lebanon" *Journal of Refugee Studies* vol 10 (3).
- Salah, Rasha (1996) *L'an prochain a Tiberiade: lettres d'une jeune palestinienne du Liban*. Paris: Albin Michel.
- Samara, Adel (1997) "Refugees Must Re-Gain their Self-Representation" *Article 74* no 22, December.
- Sayigh, Rosemary (1994) *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*. London: Zed Books.
- Sayigh, Rosemary (2005) "A House is Not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expulsees in Lebanon" *Journal of Holy Land Studies* vol 4 (1) May.
- Shaqqura, Hamdi (1995) "Refugees and the Palestinian Authority" *News From Within* vol XI, no 8, August.
- Suleiman, Jaber (2001) "The Palestine Liberation Organization: From the Right of Return to Bantustan" in *Palestinian Refugees*
- Tabar, Linda (2007) "Memory, Agency, Counter-Narrative: Testimonies from Jenin Refugee Camp" *Critical Arts: A Journal of South-North Cultural and Media Studies*, special theme issue on "Cultural Studies in/and the Middle East", 12 (2) 2007.
- Uglund, Ole ed (2003) *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions Among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*. Beirut: Fafo.